المجلد السابع والعشرون - سبتمبر 2016
عدد خاص بأعمال مؤتمر الإمام مالك الدولي
المنعقد من 14-16 صفر 1435هـ
الموافق 17-19 ديسمبر 2013م

* *

جهود الإمام مالك في علوم القرآن

خالد أوخراز•

مقدمة

يعد الإمام مالك من أشهر علماء الأمة الذين شُهد لهم بالسبق العلمي في كثير من المجالات العلمية، ويعد القرآن الكريم، وعلومه أبرز هذه المجالات التي حاز فيها قصب السبق، ولعل آثاره التي خلفها خير شاهد على ذلك، ونروم من خلال هذا الورقة التي نقدمها إلى مؤتمر الإمام مالك الدولي، الذي تنظمه الدولة الليبية الشقيقة، أن نعرف بجهود هذا العالم الجليل في العناية بالقرآن الكريم، وعلومه، وأن نوضح بعض الجوانب المنهجية المهمة والدقيقة، التي اختص بها عن غيره من العلماء، وهو الأمر الذي سنجليه من خلال محاور هذه الورقة بعد.

المحور الأول: محور نظري

1- إثبات وجود تفسير للإمام مالك

نستهل هذه الورقة بمناقشة مسألة ذات أهمية كبيرة؛ ألا وهي مدى وجود تفسير صحيح النسبة إلى الإمام مالك؛ والدافع لنا لإثارة هذه القضية أمران أساسيان:

أولهما: تشكيك بعض المعاصرين في وجود تفسير للإمام مالك أصلا.

ثانيهما: أنه لا يمكن تبين منهجه في التفسير، والوقوف على جهوده في مختلف العلوم المتعلقة بكتاب الله تعالى؛ إلا بإثبات وجود آثار صحيحة النسبة إليه، أو إلى تلاميذه في هذا المجال.

أبدأ بالقضية الأولى؛ وهي التشكيك في وجود تفسير للإمام مالك أصلا، وقد رفع هذه الدعوى أمين الخولي، في كتابه الأعمال الكاملة، قائلا: "... ويسوق عياض سنده في رواية هذا التفسير

• - المغرب

لمالك على عادته، فيما نسبه من المؤلفات للإمام، فينتهي سنده إلى خالد بن عبد الرحمن المخزومي، ونلتمس شيئا عن هذا الذي انفرد برواية تفسير غريب القرآن عن الشيخ –أي الإمام مالك– فلا نجده يذكر بين أصحاب مالك، الذين ترجم لهم المؤلفون في حياته، ولا طبقات رجال المذهب، على ما عرفت، ونلتمس الخبر عن حاله في كتب الرجال، فلا نرى ما يرضي؛ إذ هم يذكرون عن خالد المخزومي هذا قول البخاري فيه: إنه ذاهب الحديث، وقول أبي حاتم: تركوا حديثه، أو يذكرون قول القوم فيه جملة: متروك، وبمثل ذلك، بل بدونه، تهتز الثقة بشخص انفرد –فيما نقل– برواية تفسير مالك لغريب القرآن، وتهتز الثقة بهذا التفسير، إن وصلنا"[1].

وملخص هذه الدعوى، أن خالدا المخزومي ضعيف؛ غير ثقة؛ لذلك لا يمكن الوثوق في ما نقله عن الإمام مالك في تفسير غريب القرآن.

أما بخصوص القضية الثانية؛ فقد تناولناها لنرد بها دعوى أمين الخولي، ونثبت من خلالها وجود آثار للإمام مالك في علم التفسير، ومستندنا شهادات كثير من العلماء والمؤرخين، ممن أكدوا هذا الأمر، وسنقتصر على إيراد بعض الشهادات، كما يلي:

قال ابن العربي: "هذا كتاب أرسل فيه مالك رضي الله عنه إرسالا، فلقطه أصحابه عنه، ونقلوه كما سمعوه منه، ما خلا المخزومي، فإنه جمع له فيه أوراقا، ألفيناها في دمشق في الرحلة الثانية إليها، فكتبناها عن شيخنا، أبي عبد الله المصيصي الأجل الأمين المعدل. وكان كلامه– رحمه الله– في التفسير على جملة علوم القرآن، فنظمنا كل علم في سلكه، ونظمناه بنظيره، فما كان من قبيل التوحيد، ذكرناه في المشكلين[2]، وما كان من قبيل أحكام المكلفين، ذكرناه في أحكام القرآن، وما كان من الشذور المنثورة، والفوائد المتفرقة، رأينا أن نورد منه هاهنا نبذا، اقتداء به، رضي الله عنه في الجامع، حيث ألف أبوابه أنواعا متفرقة، وحتى يكتمل التصنيف بجميع معانيه؛ إذ كتاب التفسير من

[1] الأعمال الكاملة، أمين الخولي، ص: 448.

[2] يقصد كتابه مشكل القرآن والسنة.

جملة أبواب التصنيف؛ بل جله، وأرجو ألا يكون ضغثا على إبالة[1]، ولي فيها مقاصد، الله أعلم بها، معظمها التنبيه على مقدار مالك في العلوم، وسعة باعه فيها في الفهم والتفهم"[2].

وقال القاضي عياض: "وله في تفسير القرآن كلام كثير، وقد جمع، وتفسير رواه عنه بعض أصحابه، وقد جمع أبو محمد مكي مصنفا فيما روي عنه من التفسير، والكلام في معاني القرآن، وأحكامه مع تجويده له، وإحسان ضبط حروفه، وقد ذكره أبو عمرو المقري في كتابه في طبقات القراء المتصدرين، وذكر رواية عن نافع"[3].

وقال السيوطي: "وقد رأيت له –يعني مالكا– تفسيرا لطيفا مسندا؛ فيحتمل أن يكون من تأليفه، وأن يكون علق منه"[4].

فهذه الشهادات الثلاثة من كبار علماء الأمة، تؤكد كلها وجود تفسير صحيح النسبة إلى الإمام مالك، وقد اقتصرنا عليها وحدها؛ طلبا لاختصار.

وإلى جانب هذه الشهادات هناك كثير من العلماء والمفسرين، الذين أحالوا على تفسيره كثيرا بالاسم؛ فمن هؤلاء الإمام ابن كثير، ومن المواطن التي أحال فيها إليه قوله:" قال مالك فيما يروى عنه في التفسير من جزء مجموع..."[5].وقال أيضا: "وعن مالك في تفسيره المروي عنه"[6].

ففي هذا النص دلالة واضحة على أن ابن كثير كان ينقل من تفسير الإمام مالك، ومن جزء مجموع.

فمن خلال هذه الشهادات، والإحالات أعلاه، يتأكد لنا أن الإمام مالكا كان له تفسير، قد أملاه في مجالسه؛ لكنه لم يجمعه بنفسه، بل تولى هذه المهمة تلاميذه من بعده، ونسبوه إليه، وقد

---

[1] الإبالة بكسر الهمز، الحزمة من الحطب، وفي المثل ضغث على إبالة أي بلية على أخرى قبلها. ينظر القبس، ج 3،ص: 1048.

[2] القبس شرح موطأ الإمام مالك بن أنس، أبو بكر بن العربي، ج 3، ص: 1047.

[3] ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، القاضي عياض، ج ،2 ص: 81.

[4] تزيين الممالك في مناقب الإمام مالك، السيوطي، ص: 40.

[5] تفسير ابن كثير، ج1، ص: 456.

[6] نفسه، ج3، ص: 432.

أشار بعض الباحثين[1] إلى المحاولات التي سعت إلى جمعه في كتاب مستقل، نوردها على النحو الآتي:

المحاولة الأولى :كانت لبعض تلامذة الإمام مالك، وهو جمع الإمام المخزومي، الذي أشار إليه ابن العربي المعافري في القبس، وهو في حكم المفقود؛ إذ لم يعثر عليه بعد، حسب معرفتي.

المحاولة الثانية: وهي التي قام بها القاضي أبو بكر بن العربي الإشبيلي (ت:543هـ)؛ فقد أفرد له في كتابه القبس شرح موطأ الإمام مالك بن أنس كتابا خاصا ، سماه كتاب التفسير في نحو أزيد من ثلاثين ورقة[2]، وأشار إلى جمع المخزومي لتفسير مالك في هذا الكتاب، وعلى وقوفه على هذا المجموع في رحلته المشرقية الثانية بدمشق، وأنه كتبه عن شيخه أبي عبد الله المصيصي، منه الشذرات المنثورة الآنفة الذكر، ونبه على أن ما يتعلق بأحكام المكلفين ذكره في كتاب أحكام القرآن، وما يتعلق بالتوحيد ذكره في كتاب المشكلين.

فجمع خالد المخزومي لتفسير مالك، وإن كان لم يصلنا أصله، فإن عمل ابن العربي لما استنسخه عن شيخه، قد أطلعنا على عمله، وبذلك نطمئن إلى أن جمع المخزومي، قد حفظ لنا الإمام ابن العربي بعضا منه، ولم يذهب سدى.

المحاولة الثالثة :كانت لمكي بن أبي طالب القيسي الأندلسي (ت:437 هـ)؛ فقد جمع مكي كتابا في تفسير الإمام مالك بن أنس، وسماه: "المأثور عن مالك في أحكام القرآن وتفسيره" ذكره عدد من المترجمين، ويذكرون أنه في عشرة أجزاء، وهو في حكم المفقود كذلك.

المحاولة الرابعة: وهي التي قام بها الدكتور حميد لحمر في رسالة علمية؛ لنيل دبلوم الدراسات العليا في شعبة الدراسات الإسلامية، تحت إشراف الدكتور الشاهد البوشيخي، وقد نوقشت الرسالة سنة 1990م، وأصدرها الباحث سنة 1993 في كتاب، ثم أصدرها في طبعة ثانية مزيدة سنة 2006م، وقد حاول فيها الاستفادة من جميع المحاولات السابقة، التي تعتبر لحد الآن في حكم المفقود، باستثناء ما انتقاه لنا ابن العربي وذكره في كتابه القبس، وأحكام القرآن، وكتاب مشكل

[1] حميد لحمر، "الإمام مالك مفسرا"، مقال منشور بمجلة الإحياء، ص: 167.

[2] القبس شرح موطأ مالك بن أنس، ج3،كتاب التفسير، ص: 1047-1081.

القرآن والسنة، ورسالة الباحث هذه هي النسخة التي اعتمدتها مؤسسة البحوث والدراسات العلمية (مبدع) في إصدارها لمشروع" "الجامع التاريخي لتفسير القرآن الكريم "[1]

والآن بعد تحقيق القول في وجود تفسير صحيح النسبة إلى الإمام مالك، ورد دعوى الأستاذ الخولي نشرع في المراد.

1- عقيدته في القرآن الكريم:

من القضايا المشهورة الأكثر إثارة للجدل، والخلاف في التاريخ الإسلامي، قضية طبيعة كلام الله تعالى، هل هو مخلوق أو غير مخلوق، وقد عرفت بفتنة خلق القرآن[2]، وقد كان موقف الإمام مالك لما سئل عن هذه القضية واضحا، وسار على نهج السلف الصالح، رضوان الله عليهم، في القول بعدم خلق القرآن الكريم.

قال أبو بكر ابن أبي أويس: سمعت مالكاً يقول: "القرآن كلام الله، وكلام الله منه، وليس من الله شيء مخلوق"[3].

وقد كان مستنده في ذلك عدم وجود نقل عن الرسول صلى الله عليه وسلم، أو الصحابة؛ لكي يعتمد عليه في المسألة، وقد وجد العلماء بعده في قوله مستندا قويا، للقول بعدم خلق القرآن؛ نظرا لمكانته العلمية، والدينية في الأمة الإسلامية.

فقد اكتفى بالنقل دون الخوض في الأقيسة العقلية؛ ليثبت ما ذهب إليه، إذ النقل أصل، والعقل تابع في هذه المسألة، لذلك لم ينقل عنه أنه استعان بحجة عقلية في هذا الأمر.

[1] هو مشروع حاولت فيه المؤسسة جمع أغلب التفاسير المطبوعة، مرتبة ترتيبا تاريخيا، تزيد على أكثر من 100 تفسير، وهو مفيد جدا، حيث يسهل عملية البحث.

[2] لمزيد من التفصيل في هذا الموضوع يراجع كتاب" المعتزلة"، لزهدي جار الله، الفصل الخاص بهذه المسألة، ص:75-79.

[3] ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، القاضي عياض، ص: 43.

وقد كانت له رحمه الله فتوى متعارضة في حكم القائل بخلق القرآن، هي قوله في رواية ابن نافع عنه[1] أن" من قال: القرآن مخلوق؛ يجلد ويحبس"[2].

وفي رواية بشر بن بكير التنسي أنه: " يُقتل، ولا تقبل له توبة "[3].

لكن يبدو أن بين هاتين الروايتين تعارضا في بيان حكم القائل بخلق القرآن، وهو الأمر الذي يثير لدينا جملة من الأسئلة عن مدى صحة نسبتهما إليه معا، من عدمه، أو كون إحداهما فقط هي الصحيحة؟ أم إنه قد أفتى بهما معا؛ لكن دون لا يعلم تاريخ المتقدمة منهما من المتأخرة؟. وقد أوردها القاضي عياض عن الإمام مالك من غير ترجيح لإحداهما، أو توفيق بينهما.

وقد نقل عن البركاني، والتستري، من مالكية العراق قولهما: "يقتل الداعية المستبصر، ويضرب غيره"[4].

لكن الذي نميل إليه هو الرواية الأولى؛ ذلك أن القول بالقتل ليس عليه دليل، وهو من الأمور المهمة التي لا بد فيها من دليل، من القرآن، أو السنة.

وممن ذهب إلى هذا القول الإمام النفراوي المالكي قائلا" أما مسائل الوعد والوعيد، والرؤية، وخلق القرآن، والأفعال، وبقاء الأعراض، وشبهها من الدقائق، فالأولى عدم تكفير المتأولين فيها؛ إذ ليس في الجهل بشيء منها جهل بالله تعالى"[5] .

وقد ذهب إلى هذا الرأي الشيخ أبو زهرة، في كتابه عن الإمام مالك؛ إذ أورد هذه الرواية التي رجحناها وحدها[6]، قائلا: "لم ينظر مالك في القرآن نظرة الجدليين؛ فلم يؤثر عنه أنه تكلم في أن

[1] عبد الله بن نافع مولى بني مخزوم، المعروف بالصائغ، روى عن مالك وتولى الإفتاء بعد مالك بالمدينة، توفي بالمدينة سنة 186هـ. ينظر ترتيب المدارك، ج 3، ص: 128.

[2] ترتيب المدارك، ج 2، ص: 43.

[3] المصدر نفسه.

[4] المصدر السابق، ج 2، ص: 44.

[5] الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، النفراوي المالكي، ص: 94.

[6] مالك، حياته وعصره، وآراؤه الفقهية، أبو زهرة، ص: 200.

القرآن لفظ ومعنى، أو معنى فقط، ولم يخض فيما خاض فيه المتكلمون في عصره، ومن بعده، في كون القرآن مخلوقا؛ لأنه لم يرد أن يجعل مسائل الدين غرضا لجدل المجادلين، وعبث العابثين"[1].

2- مركزية القرآن الكريم ضمن أصول مذهبه:

يعد القرآن الكريم الأصل الأول الذي بنى عليه الإمام مالك مذهبه، ويتضح ذلك من خلال أقواله وتطبيقاته.

فمن أقواله قوله: "أدب الله القرآن، وأدب رسوله السنة، وأدب الصالحين الفقه" وقال أسد بن الفرات: لزمت أنا وصاحب لي مالكا، فلما أردنا الخروج إلى العراق، أتيناه مودعين له، فقلنا له أوصنا، فالتفت إلى صاحبي، وقال: أوصيك بالقرآن خيرا"[2].

أما من خلال تطبيقاته العملية، فيتجلى ذلك من خلال جعل القرآن الكريم المصدر الأول في الفتوى؛ إذ يبني فتاواه على القرآن الكريم أولا، كما هو جلي في كتابه الموطأ، وفي المدونة.

فقد كان يستند في كتاب الموطأ إلى القرآن؛ إما للاستدلال، أو التفسير، فيورد الآثار أولا، ويوفي الموضوع حقه من النقل، ثم يسوق الآية، أو الآيات، مع بيان وجه دلالتها، وتفسيرها باختصار، سالكا منهج الاستدلال بالقرآن علي القرآن، وقد تكرر ذلك في مواضع كثيرة من الموطأ، وأحيانا أخرى يحجم عن الاحتجاج بالقرآن إطلاقا، ربما في أماكن استوفى القرآن فيها القول، كالجهاد مثلا، أو يورد الموضوع أولا كقضية، ثم يبينها بما هو معمول به فيها اجتماعيا، ثم يتبعها بما ورد فيها من آثار، أو قرآن.

والأمر نفسه ينطبق على المدونة، فكثيرا ما ينقل ابن القاسم أقوال مالك، مستدلا عليها بالقرآن الكريم.

[1] مصدر سابق نفسه، ص: 277.

[2] ترتيب المدارك، ج 2، ص: 44

3- مصادره في علوم القرآن:

سنعالج في هذا المحور مختلف المصادر التي استمد منها الإمام إرثه في مختلف علوم القرآن، أي الحديث النبوي، وأقوال الصحابة والتابعين، ومختلف المصادر الأخرى، وكذا منهجه في الاستمداد منها.

لكن نمهد لهذا المحور بالقول: إن التفسير في عصر الإمام مالك لم يكن يتجاوز – في الغالب – جمع أقوال رسول الله صلى الله عليه وسلم في التفسير، ثم أقوال الصحابة، والتابعين، مع ذكر الأسانيد.

وتعد مدرسة المدينة في التفسير أشهر المدارس على الإطلاق في التفسير؛ إذ نجد على رأسها الصحابي الجليل أبي بن كعب رضي الله عنه، الذي تخرج على يديه مباشرة أو بواسطة عدد من التابعين، اشتهر من بينهم: أبو العالية رفيع بن مهران، ومحمد بن كعب القرظي، ثم زيد بن أسلم العدوي المدني، الذي أخذ عنه مالك التفسير.

ومن تدبر أصول الإسلام وقواعد الشريعة، وجد أصول مالك وأهل المدينة أصح الأصول والقواعد في الفقه والتفسير...، الأمر الذي جعل محمد بن الحسن الشيباني يعترف أمام الشافعي أن مالكا أعلم بكتاب الله، وسنة رسوله من أبي حنيفة[1]، لذا لم يكن غريبا أن يقوم مالك بدور المحافظة على كتاب الله، وتفسيره على الوجه الذي لا يصطدم مع ظاهره ونصه، في عصر كثر فيه الجدل، وتجرأ على كتاب الله من يجهل لسان العرب[2].

باختصار تتجلى مصادر الإمام مالك في علوم القرآن في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم، وأقوال الصحابة، والتابعين، واجتهاداته في تفسير القرآن.

[1] سير أعلام النبلاء، الذهبي، ص: 3161.

[2] المصدر نفسه.

المحور الثاني: منهج الإمام مالك في التفسير

ويتضمن النقط الآتية:

1- تفسيره القرآن بالقرآن:

تفسير القرآن بالقرآن قاعدة ذهبية، أكد عليها العلماء في مصنفاتهم أيما تأكيد قولا، وطبقوها عمليا؛ ذلك أن ما ورد منه في بعض المواطن مجملا، أو عاما، أو مطلقا، قد يرد في مواطن أخرى مفسرا، أو خاصا، أو مقيدا...، لذلك لم يشذ الإمام مالك عن هذه القاعدة، وأعملها كثيرا، الأمر الذي أعطى لأقواله في التفسير قيمة علمية كبيرة، ودقة في الاستنباط.

ومن أمثلة تطبيقه لهذه القاعدة ما يلي:

المثال الأول: ما ذكره القاضي عياض في سيرة مالك: « قال ابن نافع وأشهب – وأحدهما يزيد على الآخر –: قلت: يا أبا عبد الله: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ [القيامة: 22-23] ؛ ينظرون إلى الله ؟ قال: نعم، بأعينهم هاتين. قلت: فإن قوما يقولون: ﴿نَاظِرَةٌ﴾ بمعنى: منتظرة إلى الثواب. قال: بل تنظر إلى الله، أما سمعت قول موسى: ﴿ رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾[الأعراف: 143] ، أتراه سأل محالاً ؟ قال الله: ﴿لَن تَرَانِي﴾ في الدنيا لأنها دار فناء، فإذا صاروا إلى دار البقاء، نظروا بما يبقى إلى ما يبقى، قال تعالى: ﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾[المطففين:15]

المثال الثاني: قال مالك في كتاب الجمعة، ما جاء في السعي يوم الجمعة: "إنما السعي في كتاب الله، العمل والفعل، يقول الله تبارك وتعالى :﴿ وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الأَرْضِ ﴾[البقرة : 205].

وقال تعالى: ﴿ وَأَمَّا مَن جَاءكَ يَسْعَى وَهُوَ يَخْشَى﴾[عبس:8-9]. وقال: ﴿ثُمَّ أَدْبَرَ يَسْعَى﴾[النازعات:22] وقال: ﴿ إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ﴾[الليل:4].

فليس السعي الذي ذكر الله في كتابه السعي على الأقدام، ولا الاشتداد، وإنما معناه العمل والفعل[1]

[1] الموطأ، ص: 63.

المثال الثالث: قال مالك في كتاب الحج "باب الوقوف بعرفة والمزدلفة" قال الله تبارك وتعالى: ﴿ فَلا رَفَثَ وَلا فُسُوقَ وَلا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة : 197] قال: فالرفث: إصابة النساء، والله أعلم. قال الله تبارك وتعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾[البقرة: 18].

قال: "والفسوق": الذبح للأنصاب، والله أعلم. قال الله تبارك وتعالى:﴿أَوْ فِسْقاً أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾[الأنعام :145] ، قال: و"الجدال في الحج" أن قريشا كانت تقف عند المشعر الحرام بالمزدلفة بقزح، وكانت العرب وغيرهم يقفون بعرفة، فكانوا يتجادلون، يقول هؤلاء: نحن أصوب، ويقول هؤلاء: نحن أصوب. فقال الله تعالى: ﴿لِّكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكاً هُمْ نَاسِكُوهُ فَلاَ يُنَازِعُنَّكَ فِي الأمر وَادْعُ إِلَى رَبِّكَ إِنَّكَ لَعَلَى هُدًى﴾[الحج: 97]. فهذا الجدال فيما نرى، والله أعلم [1].

المثال الرابع: قال مالك في كتاب الصيد "باب ما يكره من أكل الدواب": أحسن ما سمعت في الخيل والبغال والحمير، أنها لا تؤكل، لأن الله تبارك وتعالى قال: ﴿ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾[النحل:8]. وقال تبارك وتعالى في الأنعام: ﴿لِتَرْكَبُوا مِنْهَا وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾[غافر:79] وقال تبارك وتعالى ﴿فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ﴾[الحج:36]، قال مالك: وسمعت أن "البائس" هو الفقير، وأن "المعتر" هو الزائر، قال: فذكر الله الخيل والبغال والحمير للركوب والزينة، وذكر الأنعام للركوب والأكل، قال مالك: والقانع هو الفقير أيضا[2].

فمن خلال هذه الأمثلة يتبين منهج الإمام مالك في تطبيق القاعدة الذهبية أي:"القرآن يفسر بعضه بعضا".

2- تفسير القرآن بالسنة:

تعد السنة المصدر الثاني في تفسير القرآن الكريم، لذلك حرص العلماء على تفسير القرآن بها، وقد تجلى ذلك واضحا في عمل الإمام مالك، وبيان ذلك من خلال الأمثلة الآتية:

[1] الموطأ، ص: 196.

[2] الموطأ، ص: 241.

فقد فسر قول الله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدّاً ﴾[مريم:96]، بحديث النبي صلى الله عليه وسلم: "إن الله إذا أحب عبدا نادى جبريل: إني أحب فلانا فأحبه؛ فيحبه جبريل، ثم ينادي ملائكة السماء: إن الله يحب فلانا فأحبوه، فتحبه ملائكة السماء، ثم يوضع له القبول في الأرض، فذلك قول الله سبحانه: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدّاً﴾ [مريم:96][1].

3- تفسير القرآن بأقوال الصحابة:

من ذلك ما رواه عن عثمان، أنه قال في خطبته: وعليكم من المطاعم بما طاب منها، وما رواه عن أبي هريرة أن النبي قال: يا أيها الناس، إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً، وإن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ﴾ [المؤمنون: 51]، ثم قال:﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾[البقرة:172] ، ثم ذكر الرجل يطيل السفر، أشعث أغبر، يمد يديه: يا رب يا رب ... مطعمه حرام، ومشربه حرام،وملبسه حرام،وغذي بالحرام،فأنى يستجاب له[2"3]، وكذا أخذه بقول ابن مسعود في تحريم نكاح الزاني بالزانية، حتى يستبرئها من مائه الفاسد[4].

وأما التابعون، فيأخذ بأقوال ابن المسيب، ونافع، وعبد الله بن دينار، ومحمد بن المنكدر، وغيرهم، ويروي عنهم أحيانا بالأسانيد[5].

4- عنايته بأسباب النزول:

نظرا لأهمية علم أسباب النزول في بيان مناسبات نزول القرآن، وفهم العلة وراء نزول آياته، فقد أولاه العلماء عناية خاصة، واهتموا به اهتماما كبيرا في مصنفاتهم، ولم يشذ الإمام مالك عن هذا

[1] أحكام القرآن لابن العربي،ج 3، ص: 1254 .

2 رواه مسلم.

[3] أحكام القرآن، نفسه، ج 3، ص: 1316.

[4] سير أعلام النبلاء، ج 8، ص: 21.

[5] سير أعلام النبلاء، ج 8، ص: 5، 15، 16، 21، 28، 42.

المسار، حيث اهتم به كثيرا، ومن أمثلة ذلك، ذكره لسبب نزول قوله تعالى ﴿ادعوهم لآبائهم هو أقسط عند الله﴾[الأحزاب:5][1].

و كذا قوله تعالى : ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُم فِي الْأَرْضِ ﴾[التوبة:55] ، قال مالك : نزلت هذه الآية في أبي بكر، وعمر[2].

5- الأخذ بعموم الآيات وظاهر النصوص:

وقد تجلى ذلك واضحا في تفسيره لآيات الصفات، المتعلقة بالله سبحانه وتعالى؛ حيث يتحرج في تأويلها، وينهى عن ذلك، مكتفيا بالقول: أمِروها، أو اقرؤوها كما جاءت[3]، ومن أمثلة ذلك، موقفه من تفسير آية الاستواء، وآية رؤية الله في الآخرة[4].

فقد جاء رجل إلى مجلسه، فقال: يا أبا عبد الله ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾ [طه:5] كيف استوى؟ فقال: "الكيف غير معقول، والاستواء غير مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة" وأمر به فأخرج[5].

ومن أمثلة أخذه بعموم الآيات، وظواهر النصوص في الأحكام الشرعية، ما يلي:

المثال الأول: فتواه بعدم جواز الإحرام من وراء الميقات في المدينة، فقد قال سفيان بن عيينة، سألت مالكاً عمن أحرم من المدينة وراء الميقات.

فقال هذا مخالف لله ورسوله، أخشى عليه الفتنة في الدنيا، والعذاب الأليم في الآخرة، أما سمعت قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور:61] ، ومن أمرِ النبي صلى الله عليه وسلم أن يُهل من الميقات[6].

---

[1] الموطأ، ص، 299.

[2] أحكام القرآن، ج 3، ص:1392.

[3] ترتيب المدارك، ص: 44.

[4] نفسه، ص: 40.

[5] مصدر سابق نفسه، ص: 39.

[6] نفسه، ص: 40.

المثال الثاني: فتواه بمنع من سب الصحابة من الفيء، والحكم بكفره، فقد قال مصعب الزبيري، وابن نافع: دخل هارون المسجد، فركع، ثم أتى قبر النبي صلى الله عليه وسلم، ثم أتى مجلس مالك، فقال: السلام عليك ورحمة الله وبركاته، ثم قال لمالك: هل لمن سب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في الفيء حق؟ قال: لا، ولا كرامة، قال من أين قلت ذلك؟ قال: قال الله: ﴿ لِيَغِيظَ بِهِمُ الكُفَّارَ﴾[الفتح:29].

فمن عابهم فهو كافر، ولا حق للكافر في الفيء، واحتج مرة أخرى في ذلك بقوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاء الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَاناً وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُوْلَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴾[الحشر:8-9] ، قال فهم أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، الذين هاجروا معه، وأنصاره الذين جاءوا من بعده، يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا...الآية. فما عدا هؤلاء فلا حق له فيه[1].

المثال الثالث: عدم التفريق بين الذكور والإناث في الأضحية بالبدن، لعموم قول الله تعالى: ﴿ وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُم مِّن شَعَائِرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ﴾[الحج:36].

فقد تعجب مالك رحمه الله ممن يقول في البدن: هي الإناث دون الذكور، وقال: وليس هكذا، قال الله تبارك وتعالى في كتابه: ﴿ وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُم ﴾[الحج:36] ولم يقل ذكراً ولا أنثى[2].

فالعموم في هذه الآية باق على عمومه، في رأي الإمام مالك؛ إذ لم يرد ما يخصصه.

وقد اكتفينا بهذه النماذج، طلبا للاختصار؛ لكن إعمال هذا القاعدة مطرد لدى الإمام، وحسبنا أن ننبه إلى بعض الأمثلة الوافية بالغرض.

6- موقفه من الإسرائيليات :

يستشهد مالك رحمه الله في تفسيره ببعض القصص، والآثار الإسرائيلية، وله في ذلك منهج أوجزه الإمام ابن العربي بقوله: "كان يذكر من أخبار الإسرائيليات ما وافق القرآن، أو وافق السنة،

[1] ترتيب المدارك، ص: 46-47.

[2] المدونة، سحنون، ج 1، ص: 308.

أو الحكمة، أو قامت به المصلحة التي لم تختلف فيها الشرائع، وعلى هذه النكتة عول في جامع الموطأ"[1].

ويتضح ذلك جليا في تفسيره لكثير من الآيات، لكن طلبا للإيجاز نقتصر على ذكر ثلاثة نماذج.

النموذج الأول: تفسير قول الله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْبَحْرَ﴾[الشعراء:63].

قال ابن القاسم: قال مالك: خرج مع موسى رجلان من التجار إلى البحر؛ فلما أتيا إليه قالا له: بم أمرك الله ؟ قال: أمرني أن أضرب البحر بعصاي هذه فيجف. فقالا له: افعل ما أمرك به ربك فلن يخلفك. ثم ألقيا أنفسهما في البحر، تصديقا له، فما زال كذلك البحر حتى دخل فرعون ومن معه، ثم ارتد كما كان[2].

و في رواية عمرو بن ميمون أن موسى قال للبحر انفلق، قال لقد استكبرت يا موسى! ما انفلقت لأحد من ولد آدم، فأنفلق لك، فأوحى الله إلى موسى أن اضرب بعصاك البحر، فانفلق فكان كل فرق كالطود العظيم، فصار لموسى وأصحابه البحر طريقا يابسا، فلما خرج أصحاب موسى، وتكامل آخر أصحاب فرعون، انصب عليهم البحر، وغرق فرعون، فقال بعض أصحاب موسى: ما غرق فرعون، فنُبذ على ساحل البحر حتى ينظروا إليه.

النموذج الثاني: تفسير قول الله تعالى: ﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ ﴾[النمل:16] ، عن مالك بن أنس، عن سعيد بن المسيب: كان سليمان بن داود يركب الريح من اصطخر، فيتغدى ببيت المقدس، ثم يعود فيتعشى باصطخر...، وروى مالك وغيره في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم، أنه قال: "نزل نبي من الأنبياء تحت شجرة، فلدغته نملة، فأمر بجهازه، فأخرج من تحتها، ثم أمر ببيتها فأحرق، فأوحى الله إليه: فهلا نملة واحدة[3]"[4].

---

[1] أحكام القرآن، ابن العربي، ج 3، ص: 145.

[2] أحكام القرآن لابن العربي 3، ج 3 ص:1435.

[3] أخرجه مسلم في كتاب قتل الحيات، باب النهي عن قتل النمل، بلفظ مقارب.

[4] أحكام القرآن، ابن العربي، ج 3، ص: 1449- 1450.

النموذج الثالث: تفسير قول الله تعالى قوله تعالى:﴿قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾[القصص:27-28].

فقد احتج مالك بهذه الآية على أن الأب له أن يزوج ابنته البكر، من غير استئمار[1]، قال ابن العربي: "واحتجاج مالك بهذه الآية يدل على أنه كان يعول على الإسرائيليات، وفيها أنهما كانتا بكرين، وبينا ذلك في شرح الموطأ، ومسائل الحديث"[2].

"وكان مالك رحمه الله يكره أن يُدخل في تفسيره شيئا من الإسرائيليات، وكان لا يثق برواية من يسلك مثل هذه الطريق، فكان يذكر في بعض الناس فضلا، إلا أنه ينقص منه أنه يأخذ التفسير عن قتادة[3]، لأنه يحسب أن قتادة كان يدخل في تفسيره شيئا كثيرا غير صحيح"[4].

وقد استدل الإمام مالك رحمه في جواز الرواية عن بني إسرائيل بحديث النبي صلى الله عليه وسلم، حيث قال: "حَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلاَ حَرَجَ، حَدِّثُوا عَنِّي وَلاَ تَكْذِبُوا عَلَي، قَالَ: وَمَنْ كَذَبَ عَلَي (قَالَ هَمَّامٌ: أَحْسَبُهُ قَالَ مُتَعَمِّدًا) فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ"[5].

قال الإمام مالك رحمه الله تعالى "المراد جواز التحدث عنهم بما كان من أمر حسن، أما ما علم كذبه فلا"[6].

7- موقفه من التفسير بالرأي:

اشتهر الإمام مالك رحمه الله بشدة ورعه عن القول على الله بغير علم؛ ولذا كان كثيرا ما يقول إذا سُئل عن مسألة: "لا أدري"،[7] وأُثر عنه أنه قال: "جُنة العالم لا أدري؛ فإذا أغفلها أُصيبت

---

[1] أحكام القرآن، ابن العربي، ج 3، ص: 1477.

[2] نفسه،ج 3، ص: 1477.

[3] فقد كان قتادة رحمه الله من المكثرين لرواية الاسرائيليات.

[4] مالك: حياته وعصره، وآراؤه الفقهية، أبو زهرة، ص: 278.

[5] رواه مسلم.

[6] فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج 6، ص: 575.

[7] إضافة إلى ورعه عن الفتوى بغير علم؛ فإن من الأسباب التي تجعله لا يجيب على كل الأسئلة التي ترد إليه، هي مراعاته لحال السائل، وطبيعة السؤال، فإذا كانت المسألة مما ينبني عليها عمل، أجاب عنها، وإلا فلا. ومما

مقاتله "[1]. ولم يكن رحمه الله ممن يقول و لا يفعل، روى ابن وهب[2] قال: "لو شئت أن أملأ ألواحي من قول مالك: "لا أدري" لفعلت"[3].

لذا كان موقفه من التفسير بالرأي شديدا؛ حتى قال:" لو أن لي سلطانا على من يفسر القرآن لضربت رأسه"[4].

قال الذهبي رحمه الله تعليقا على قوله: قلت: يعني تفسيره برأيه، وكذلك جاء عن مالك من طريق أخرى"[5].

فأما الاستنباط المبني على علم وفقه ودراية، فهذا لا حرج فيه، بل هو محمود كما دلت على ذلك الأخبار والآثار.

والإمام مالك تبع في هذا الأمر لكثير من الصحابة، رضوان الله عليهم، الذين كانوا يتحرجون من القول في التفسير بغير علم، ومن الآثار على ذلك، قول أبي بكر رضي الله عنه:" أي سماء تظلني، وأي أرض تقلني، إن قلت في كتاب الله بغير علم".

لذلك كان شديد الحرص على ألا يفسر القرآن غير العالم بأساليب العربية، وفنونها، ومما يؤثر عنه في هذا المقام قوله: "لا أوتى برجل يفسر كتاب الله غير عالم بلغات العرب إلا جعلته نكالا"[6](أي عبرة لغيره وذلك بمعاقبته.).

يدل على هذا قول ابن القاسم، وابن وهب: "وكره مالك أن يحدث بها عوام الناس، الذين لا يعرفون وجهه، ولا تبلغه عقولهم؛ فينكروه، أو يضعوه في غير موضعه". ترتيب المدارك، ج2، ص: 44

[1] سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج8، ص: 77.

[2] وهو من أخص تلاميذ الإمام مالك.

[3] سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج 8، ص: 108.

[4] المصدر نفسه.

[5] نفسه،ج 8، ص: 97.

[6] مالك، حياته وعصره، مصدر سابق، نفسه، ص: 278.

المحور الثالث: تقويم بعض الدراسات التي ألفت حول تفسير الإمام مالك

حظيت جهود الإمام مالك في علوم القرآن بعناية كبيرة، من قبل العلماء والباحثين قديما وحديثا، تعريفا بها، واستمدادا منها، وتعقيبا عليها، فكثير من العلماء قد اعتمدوا أقواله، ومنهجه في تفسير القرآن الكريم، وحظيت أقواله لديهم بالعناية والتقديم.

فقد اهتم مفسرو المالكية خصوصا بأقواله في التفسير؛ إذ اعتمدها كثير منهم: كالقرطبي، وابن العربي، وابن عطية، وابن عاشور، وغيرهم من المفسرين من مذاهب أخرى؛ كابن كثير، والألوسي؛ غير أن إحالتهم على أقواله، واعتمادهم عليها، لم يمنعهم من إبداء آرائهم المخالفة لما ذهب إليه، أو التعقيب عليها، ونكتفي بإيراد مثال على الذي ذكرناه، وهو تعقيب الإمام ابن العربي على تفسير هذه الآية ، فقد قال ابن القاسم، وأشهب، وابن عبد الحكم، وأسامة بن أحمد بن محمد، عن أبيه، عن مالك: إن قول الله تعالى: ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَداً﴾[الكهف:23]، إنه إنما قصد بذلك ذكر الله عند السهو، والغفلة، وليس باستثناء[1].

قال ابن العربي: "وهذا الذي قاله مالك رضي الله عنه، لم أجد عليه دليلا.... وإنما الذي قاله مالك من أن النبي صلى الله عليه وسلم أُمر بذكر الله عند السهو والغفلة، يصح أن يكون تفسيراً لقوله:﴿وَاذْكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾[الكهف:24][2].

موقف عجيب من الإمام ابن عربي، يدل على التواضع، والاحترام في التعقيب، كما يدل على عدم الجمود، وتقديس أقوال إمام المذهب، وقد أشرنا إلى جهوده في نقل تفسير الإمام مالك في الفصل الأول.

ومن الدراسات الحديثة القيمة التي وقفنا عليها حول تفسير الإمام مالك، دراسة الأستاذ حميد لحمر، التي أشرنا إليها سابقا، وهذا تصميم موضوعاتها:

[1] أحكام القرآن، ابن العربي، ج 3 ص: 1234.

[2] أحكام القرآن، ج 3، ص: 1234، 1235.

1مقدمة في دوافع البحث و منهجه و فحواه.

2القسم الأول:

تمهيد: حياة الإمام مالك

الفصل الأول: توثيق تفسير الإمام مالك.

المبحث الأول: شهادات العلماء.

المبحث الثاني: طرق الرواية عن الإمام مالك.

المبحث الثالث: المصادر.

الفصل الثاني: منهج الإمام مالك في التفسير.

المبحث الأول: أدوات التفسير و مصادره.

المبحث الثاني: تفسيره عن أهل الكتاب.

المبحث الثالث: مفهوم الرأي عند الإمام مالك.

المبحث الرابع: موقفه من الفرق الكلامية و أهل الأهواء و آراؤه في مسائل من علم الكلام.

3القسم الثاني:

قسم التفسير (المتن) مرتبا على حسب سور القرآن الكريم.

وأهم ما ميز هذه الدراسة جودة استيعاب أقوال الإمام مالك في التفسير، وتتبعها في مظانها.

و من الملاحظات على الكتاب:

- ذكر كثير من النقول عن الإمام مالك مطلقة، غير مسندة، و هذا ما يشكل عائقا أمام الباحثين، حين الحاجة إلى التحقق من نسبة القول إلى الإمام مالك، خصوصا عند تعارضها؛ إذ حتى النصوص المسندة لا يوجد عليها حكم، من حيث الصحة و الضعف.

- اعتبار بعض الأحاديث المرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وأقوال بعض الصحابة، و التابعين تفسيرا للإمام مالك، وهو أمر فيه نظر، ذلك أن وجود الإمام مالك في سندها لا يعني كونها من أقواله.
- إدراج بعض الأقوال في باب التفسير هي أقرب إلى باب الأحكام الفقهية.

خلاصات واستنتاجات

من خلال تتبعنا لجهود الإمام مالك في التفسير في المصادر والمراجع التي وقفنا عليها، نخلص إلى الخلاصات الآتية:

1- أن تفسيره لا يشمل القرآن كله؛ وإنما اقتصر على ما دعت الحاجة إلى تفسيره في وقته؛ مما سئل عنه، أو فسره أثناء التدريس.

2- أن تفسيره لم يكتبه بنفسه، بل جمعه بعض تلاميذه ونسبه إليه.

3- أنه تناول عددا من علوم القرآن: كأسباب النزول، والغريب، والناسخ والمنسوخ، والتفسير بالرأي.

4- أن بعض أقواله في التفسير جاء جوابا على مسائل كانت ترد عليه، ويتجلى ذلك في المدونة.

5- أنه يفسر القرآن بالقرآن، وبالسنة، وبأقوال الصحابة، وبأقوال التابعين في كثير من الأحيان.

6- أنه اختص باجتهادات دقيقة في التفسير.

7- أنه يفسر القرآن على ظاهره، ويأخذ بعموم النصوص.

8- أنه لا يخوض فيما استأثر الله بعلمه: كالمتشابه.

توصيات البحث:

من خلال تتبعنا لجهود الإمام مالك في القرآن وعلومه، ومن خلال ما اعترض سبيلنا من صعوبات، نوصي بما يلي:

- ضرورة استقراء أقوال الإمام مالك في التفسير في مظانها المختلفة؛ سواء في كتب التفسير، أو الحديث، أو الفقه، استقراء تاما.

- ضرورة تحقيق القول في كثير من الأقوال التي تنسب إليه، وليست له.

- ضرورة توظيف الصناعة الحديثية في اختيار الأقوال الصحيحة النسبة إليه؛ ذلك أنه تنسب إليه كثير من الأقوال المتعارضة.

- ضرورة استثمار أقوال الإمام مالك في التفسير؛ لاكتشاف الأسس العلمية التي بنى عليها بعض اجتهاداته في التفسير.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- "الإمام مالك مفســـرا"، حميد لحمر، مجلة الإحياء، الرابطة المحمدية للعلماء، العدد: 27، فبراير، 2008.
- أحكام القرآن لابن العربي، تحقيق محمد عبد القادر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2003.
- الأعمال الكاملة، أمين الخولي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى، 1994م.
- الجامع الصحيح، الإمام البخاري، دار الشعب – القاهرة،1987.
- الجامع الصحيح، الإمام مسلم، دار الجيل، بيروت.
- الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، النفراوي المالكي، ضبط عبد الوارث محمد علي، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1997.
- القبس شرح موطأ الإمام مالك بن أنس، القاضي أبو بكر بن العربي الإشبيلي، تحقيق عبد الله ولد كريم، طبع دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992ط1.
- المدونة الكبرى، الإمام سحنون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1994.
- المعتزلة، زهدي جار الله، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1994.
- الموطأ، الإمام مالك، ضـــبط وتحقيق، محمد صـــدقي العطار، دار الفكر، للطباعة والنشـــر والتوزيع، بيروت، ط1، 2010.
- ترتيب المدارك للقاضـي عياض، تحقيق مجموعة من الأسـاتذة، طبع وزارة الأوقاف والشـؤون الإسلامية المغربية، مطبعة فضالة المحمدية، المغرب، 1982-1983م.
- تزيين الممالك في مناقب الإمام مالك، جلال الدين السـيوطي، تحقيق هشـام محمد حيجر الحسني، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2010.
- تفسير القرآن العظيم، ابن كثير دار الفكر، لبنان، بيروت. الطبعة الأولى 1984م.

- سير أعلام النبلاء، الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1988.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر، دار المعرفة، 1379هـ.
- مالك، حياته وعصره، وآراؤه الفقهية، أبو زهرة، دار الفكر العربي، دون سنة الطبع.